



الوقت قد حان الآن: بحث عن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والنزاع والهشاشة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الملاحظات التحليلية وفق البلد: الأراضي الفلسطينية المحتلة

الكاتب:
ماثيو بامبير، مستشار،
انترناشونال ألرت



Foreign &
Commonwealth
Office



OXFAM



international
alert

الخلفية العامة

درجت عادة متجذرة للتنظيم الذاتي للنساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عهد الانتداب الإنكليزي (بين ١٩٢٠ و١٩٤٨). فقد تأسست في بادئ الأمر في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في العشرينات من القرن الماضي مجموعات نسائية مثل «مجموعة النساء العربيات في نابلس» و «اتحاد النساء العربيات في القدس» و «جمعية النساء العربيات في فلسطين». وقد كان لهذه المجموعات أهدافاً متنوعة ومشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات، بما فيها العطاءات الخيرية والعمل التربوي والنشاط السياسي المباشر العنفي وغير العنفي في الوقت عينه ضد الانتداب البريطاني^١. هذا والجديد ذكره أن جذور بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة الحديثة تعود إلى هذه المجموعات، في حين أن المجموعات الأخرى قد تأسست في إطار رد الفعل على تأثيرات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي المستمر في مسألة النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للتنظيم الذاتي لدى النساء الفلسطينيات، لا يزال المجتمع الفلسطيني يتسهم إلى حدٍ شديد بالطابع الأبوي حيث السطوة للرجل وتوزيع تقليدي للأدوار في المجتمع وفقاً للنوع الاجتماعي. غير أن نشوب النزاعات دفع بتوزيع الأدوار حسب النوع الاجتماعي نحو دينامية أكثر ليونة، حيث اضطرت المرأة الفلسطينية إلى تولي المهام التي كانت تقليدياً تقع حكرًا على عاتق الرجل. ومن بين الأمثلة على ذلك، تحوّل المرأة غالباً إلى المعيل الأساسي للعائلة خلال فترة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، وذلك عندما كان العديد من الرجال الفلسطينيين إما رهن الأسر أو منخرطين في القتال ضد الاحتلال.

الجدير ذكره أن الاحتلال الإسرائيلي المتواصل أدى فعلياً إلى تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاثة أجزاء: القدس الشرقية، الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حزيران/يونيو من العام ٢٠٠٧، فرضت إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً وجويًا على قطاع غزة^٢ في أعقاب نزاع حماس-فتح ٢٠٠٦ الذي أدى إلى إخراج حركة فتح من قطاع غزة وإقامة حكومة الأمر الواقع التابعة لحماس. ومنذ ذلك الحين، تتواصل المواجهات العدائية التي تتفاوت حدتها بين حماس والمجموعات المسلحة الأخرى وإسرائيل متسببةً بمقتل حوالي ١٠٠ إسرائيلي وآلاف الفلسطينيين من النساء والرجال بالإضافة إلى أزمة إنسانية^٣ متواصلة. هذا وقد أدت النزاعات التي اندلعت خلال السنوات ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤ و٢٠١٤ في غزة إلى مقتل أكثر من

١. إي. فليشمان، الأمة ونساؤها الحدييات: حركة النساء الفلسطينيات، ١٩٢٠-١٩٤٨، بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٣.
٢. المزيد من التفاصيل حول ارتدادات الحصار على الصعيد الإنساني، الرجاء الاطلاع على: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار، يوليو 2015.
٣. أم. وليامز، «سنغافورة أم دارفور»: تصاعد شراسة حروب غزة، منظمة العفو الدولية، 2 أغسطس 2016.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_blockade_factsheet_july_2015_english.pdf
<http://www.amnesty.org.il/en/the-escalating-ferocity-of-the-gaza-wars/>

٢٤٠٠ مدني من بينهم ١١٥ رجل و٨٤٦ امرأة و٨٩٤ طفل^٤. يُضاف إلى هذا المشهد العداوات والحصار الذي حدّ بشكل خطير من حرية الحركة والتجارة ودفع بالفقر والبطالة إلى مستويات مرتفعة. وقد كان لهذا الواقع بدوره ارتدادات ملحوظة من حيث مسألة النوع الاجتماعي على النساء اللواتي غالباً ما اضطررن لتأمين دخل عائلتهن بسبب غياب أزواجهن وأقربائهن وهم في معظم الأحيان جرحى أم قتلى أم رهن الاعتقال، ومواصلة توليهن في الوقت نفسه المسؤوليات العائلية والمنزلية.

هذا وعمدت إسرائيل إلى بناء جدار يمتد عبر الضفة الغربية والقدس الشرقية على ٤٤٠ ميل، وقد اعتبر انتهاكاً للقانون الدولي من قبل محكمة العدل الدولية سنة ٢٠٠٤ على اعتبار أنه انتهاكاً للقانون الدولي لا سيما أنه «يؤثر بصورة مسبقة على الحدود التي ستفصل بين إسرائيل وفلسطين مستقبلاً» ويصبح «ضم مناطق واسعة من الأراضي بحكم الأمر الواقع»^٥. وأدى الجدار إلى جانب ٩٨ نقطة تفتيش إسرائيلية ضمن الضفة الغربية إلى تضيق الخناق بشكل كبير على حرية حركة الفلسطينيين كما قوّض اقتصاد المنطقة، وأثر الاحتلال سلباً على طريقة عيش النساء في الضفة الغربية والقدس الشرقية حيث تواجهن حالات متكررة من التحرش الجنسي والتهديد عند نقاط التفتيش من قبل الجنود الإسرائيليين. وتصطدم بالتالي النساء الفلسطينيات بعوائق تمنعهن من السفر للعمل أو للذهاب إلى المدارس أو الحصول على خدمات الرعاية الصحية^٦. أما قيام إسرائيل ببناء المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، والتي تشمل أيضاً القدس الشرقية، بالإضافة إلى الانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان ولحقوق النساء الفلسطينيات والرجال الفلسطينيين والأطفال الفلسطينيين إلى جانب هدم المنازل والإخلاء القسري للعائلات الفلسطينية من منازلها والاعتقالات التأييبية والمحاكمات الجائرة والمعاملة السيئة وتعذيب المعتقلين^٧، فكل ذلك يشكل ممارسات أدت إلى تأجيج النزاع المتواصل في المنطقة.

المنهجية المعتمدة والتحديات القائمة

تستند دراسة الحالة هذه إلى مقابلات أجريت مع ثماني منظمات تعنى بحقوق المرأة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وخمسة منظمات أخرى تعنى بحقوق المرأة أيضاً في قطاع غزة. كما أجريت

^٤ أفيد عن عدد الإصابات في صفوف المدنيين من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومنظمة بتسليم. تمكن مجلس حقوق الإنسان من جمع هذه المعلومات انطلاقاً من تحقيقات أجرتها منظمات غير حكومية فلسطينية مختلفة إلى جانب وزارات من غزة ووزارات إسرائيلية. وأجرت منظمة بتسليم أعمالاً ميدانية أثبتت من خلالها المعلومات مع المصادر الأخرى. تقرير نزاع غزة 2008: الأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى: تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، HRC/12/A/48 (25 سبتمبر 2009) متوفر على موقع www.undocs.org/A/HRC/12/48. منظمة بتسليم، انتهاكات حقوق الإنسان خلال عملية عامود السحاب، مايو 2013، www.btselem.org/download/201305_pillar_of_defense_operation_eng.pdf تقرير نزاع غزة 2014. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير النتائج التفصيلية للجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة التي تمّ إنشاؤها بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/29/CRP.4، 21/1/S-24 (24 يونيو 2015) متوفر على الموقع www.undocs.org/A/HRC/29/CRP.4

^٥ التبعات القانونية لبناء الحائط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيان صحفي 28/2004، محكمة العدل الدولية، 9 يوليو 2004، <http://www.icj-cij.org/docket/index.php?pr=71&rcode=mwp&p1=3&p2=4&p3=6>

^٦ هيئة الأمم المتحدة للمرأة - فلسطين، غياب العدالة: تجسيد عملية التحزنة المسلحة وسياساتها في القدس الشرقية المحتلة، القدس: هيئة الأمم المتحدة - فلسطين، 2016، http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2016/in%20the%20absence%20of%20justice_report.pdf?vs=509

^٧ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير المقرر الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، 554/71/A (19 أكتوبر 2016) متوفر على موقع www.undocs.org/A/71/554

مقابلات مع أحد الأكاديميين في القدس الشرقية ومنظمة دولية غير حكومية مقرها الضفة الغربية. إلى جانب هذه المقابلات أجريت مناقشات مجموعات تركيز تشمل ١٥ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٤٠ سنة مقيّمات في قطاع غزة.

والتحدي الأولي الذي واجهناه تمثّل في التواصل مع منظمات تعنى بحقوق المرأة القائمة على أسس دينية، لا سيما أنها غالباً ما كانت تبدي تردداً في الحديث مع ممثلين عن منظمات غير فلسطينية كما شككت هذه المنظمات بخلفيات البحث ومنافعه. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن عدم القدرة على التعاون مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة القائمة على أسس دينية يعكس النتائج التي توصل إليها البحث والتي أشارت إلى شرح كبير في مشهدية المجتمع المدني بين المنظمات العلمانية وتلك التي تستند إلى أسس دينية.

النتائج

١. من هي الجهة التي تملأ الهوة التي خلفتها الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية؟ ما هي المواقف والخطابات والخطوات التي تعتمدها هذه الجهات الفاعلة والسلطة الفلسطينية حيال مسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة؟ وكيف تغيّرت هذه المواقف والخطابات والخطوات مع مرور الوقت؟

في الضفة الغربية، تُعتبر السلطة الفلسطينية الجهة الفاعلة السائدة وهي كناية عن تحالف تترأسه حركة فتح. وترى معظم المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن السلطة الفلسطينية تعتمد خطاباً تقدمياً بشكل عام حيال حقوق المرأة، لا سيما بالمقارنة مع حكومة الأمر الواقع التي تترأسها حماس في قطاع غزة ومناطق أخرى في الشرق الأوسط. غير أنه في المقابل، **يسري في أوساط المنظمات المعنية بحقوق المرأة حالة من الشكّ حيال ما إذا كان الخطاب التقدمي بشأن مسألة النوع الاجتماعي الذي تعتمده السلطة الفلسطينية التزاماً حقيقياً حيال إحقاق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي أو ما هو إلا مجرد أداة لتلميع صورتها أمام الجهات الدولية المانحة.** هذا وقد قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء عدد من المؤسسات بما فيها وزارة شؤون المرأة ووحدة حماية العائلة ضمن الشرطة وه ٣ وحدة معنية بمسألة النوع الاجتماعي موزعة على كافة أجهزتها الوزارية والأمنية بحيث من المفترض أن تمتلك القدرة على إحداث تغيير والدفع باتجاه إحقاق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني. غير أن، **الشعور السائد لدى كافة المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي أجريت معها المقابلات يميل إلى اعتبار أن هذه المؤسسات تفتقر إلى رأس المال السياسي أو الدعم المطلوب لإحداث التغيير الفعال.** وخير دليل على ذلك واقع فنشل ووزارة شؤون المرأة في إقناع رئيس السلطة الفلسطينية بإقرار عدد من مشاريع قوانين صاغتها منظمات معنية بحقوق المرأة والتي كان من شأنها أن تُبطل الجزء

الأكبر من القانون التمييزي في الضفة الغربية. وتصطدم هذه الجهود، وباعتراف الجميع، بواقع أن النظام القانوني الفلسطيني قائم على مزيج من قانون متقدم بريطاني وأردني ومصري وإلى جانب ذلك واقع أن انطباق هذه الأنظمة الأربعة المختلفة (البريطاني والأردني والمصري والفلسطيني) على الفلسطينيين يعتمد على تواجدهم الجغرافي^٨.

أما في قطاع غزة، فالوضع يختلف اختلافاً ملحوظاً. فقد أفادت كافة المنظمات المعنية بحقوق المرأة عن تدهور سريع في وضع حقوق المرأة منذ أن تسلمت حركة حماس السلطة عام ٢٠٠٧.

والجدير ذكره أن مقارنة حركة حماس لحقوق المرأة تقع إلى حد كبير تحت تأثير معاييرها الإسلامية المحافظة وأشارت المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى أن ممارسات مثل الزواج المبكر وتعدد الزوجات والاغتصاب الزوجي وجرائم الشرف هي غالباً ممارسات مقبولة بشكل علني. كما أن حركة حماس قد استعانت بشرطة الآداب ووحدة مكافحة الفساد للقيام علناً بمراقبة النساء وضمان التزامهن بفتاواها^٩ الدينية.

وعلى الرغم من أن كلاً من السلطة الفلسطينية وحركة حماس قد ارتكبتا انتهاكات لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^{١٠} أشارت معظم المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي أجريت معها مقابلات إلى فرق كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث الحماية القانونية التي تحظى بها حقوق المرأة. غير أن الأكاديمي الذي أجريت معه مقابلة أيضاً حذر من المبالغة في تبسيط الصورة وأن حماس تؤمن فعلياً بعض الحقوق للنساء عبر قوانينها المستمدة من الدين، ويشمل ذلك حقوق الميراث والحقوق المترتبة على الطلاق وهي لا يقرّ بها كحقوق مشروعة من قبل المنظمات العلمانية المعنية بحقوق المرأة.

٢. ما هي النتائج المترتبة نتيجة الوضع السابق الذكر لا سيما تأثيره على قدرة منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في توجيه جدول الأعمال المرتبط بمسألة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي؟ بتعبير آخر، ما هي منهجية الجهات الفاعلة في الدولة وأو غيرها من الجهات الفاعلة في مسألة الحوكمة في إيلاء الأولوية لجدول أعمال حقوق المرأة والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وذلك بالمقارنة مع جداول الأعمال المتعلقة بالأمن القومي وغيرها من البنود التي توازنها أهمية (مثلاً مقتضيات تقديم المساعدات الإنسانية وتعهدات الجهات المانحة والأولويات)، والحاجة إلى الكفاح في ظل الأزمات الاقتصادية المستمرة؟

^٨ ريم البطمة، مراجعة التشريعات الفلسطينية من منظور حقوق المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012، http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/library/democratic_governance/areview-of-palestinian-legislation-from-the-women-s-rights-persp.html

^٩ منظمة «هيومن رايتس ووتش»، «في غزة، أسرى سجنين»، 27 يونيو 2010، www.hrw.org/news/2010/06/27/gaza-prisoners

^{١٠} اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw>، أتيحت للاطلاع عليها بتاريخ 21 أبريل 2017

حاولت المنظمات المعنية بحقوق المرأة في الضفة الغربية العمل بشكل فاعل مع السلطة الفلسطينية بهدف تحسين الوضع العام لحقوق المرأة. هذا وقد بادرت العديد من هذه المنظمات إلى إطلاق برامج مشتركة مع العديد من الوزارات وقد كانت كذلك الأمر عنصراً محورياً في عملية إنشاء مؤسسات حكومية متخصصة مثل الوحدات المعنية بالنوع الاجتماعي ووحدات حماية العائلة. غير أنه على الرغم من هذا التعاون، فإن الجزء الأكبر من المنظمات المعنية بحقوق المرأة لا يرى أن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي تشكل أولوية بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، لا سيما أن الأسبقية في الأمر هي للنضال من أجل التحرير والاقتصاد. وقد أشارت فعلياً بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى أن المسؤولين في السلطة الفلسطينية قد أفادوا بشكل مباشر أن كافة المشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي ستلقى الحل لدى انتهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويبدو أن السلطة الفلسطينية لا تولي أهمية كبيرة لواقع أن الحركة ذات النزعة القومية قد تقوّض المساواة القائمة على أساس النوع الاجتماعي وأن تحسين وضع المرأة قد يفيد حركة الاستقلال. واصطدمت المنظمات المعنية بحقوق المرأة مؤخراً بعائق في إطار محاولتها التأثير في السلطة الفلسطينية. ويتمثل هذا العائق بواقع الشلل الذي أصاب المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٧ وبأن السلطة التشريعية أكملها قد اجتمعت بالتالي بمركز رئاسة السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك الأمر، تقلّصت إلى حدّ كبير فرص الضغط باتجاه تلبية حقوق المرأة والمطالبة بها. في المقابل، أفادت المنظمة المعنية بحقوق المرأة في قطاع غزة أنها لا تحاول التعامل مع حكومة حماس، وذلك خوفاً من تسبب ذلك بتشديد القيد عليها. وعلى نحو مماثل، رأى الجزء الأكبر من المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن العدالة القائمة على النوع الاجتماعي لا تشكل أولوية بالنسبة إلى حكومة حماس وأن العديد من المسائل الأساسية المرتبطة بالعدالة القائمة على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة تتعارض بشكل تام مع المعتقدات الإيديولوجية لحركة حماس.

٣. ما هي الاستراتيجيات التي تمّ تطويرها من قبل المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الوطنية منها والمحلية في مواجهة واقع انحسار الهامش المتاح أمامها وفي دفع جدول أعمال حقوق المرأة قدماً؟ ما هي الأهداف التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقها وما هي النقاط المشتركة؟ ما هو الدور والنفوذ، إن وجود، المستند إلى النوع الاجتماعي الذي تؤدّيه وتمارسه الجهات الفاعلة النسائية في المجتمعات المدنية الإسلامية أو تلك المستندة إلى الدين؟ وهل أن هذه المجموعات في حالة تكامل أو تنافس مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني غير الدينية المنادية بحقوق المرأة ومشاركة المرأة؟ هل لاقت أي من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة العاملة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جهات غير حكومية سهولة أكبر في دفع جدول أعمالها قدماً بالمقارنة مع نظيراتها العاملة حصراً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة؟

نظراً إلى حالة الجمود التي تعيشها السلطة الفلسطينية وانعدام الثقة في أوساط الشعب ضمن الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، توصلت المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى استراتيجيات أخرى تستطيع من خلالها تحريك عجلة جداول أعمالها القائمة على النوع الاجتماعي، وأكثر ما يلفت الانتباه هو أن **المنظمات المعنية بحقوق المرأة تعتمد إلى تقديم العديد من الخدمات على مستوى المجتمع مصممة لكي تفيد بشكل مباشر النساء والفتيات**، ومن الأمثلة على ذلك تقديم خدمة خطوط الهاتف المباشرة للاستشارات والعلاج، إلى جانب ورشات العمل وتمويل المشاريع الصغيرة الخاصة التي تديرها النساء، بالإضافة إلى ذلك، **حاولت بعض المنظمات المعنية بحقوق المرأة استخدام النفوذ القوي للقادة الدينيين بهدف تغيير معتقدات الأفراد وسلوك المجتمع المحلي حيال النساء**. هذا وقد بادرت المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى القيام بتدريبات واستشارات مع أئمة بشأن مسائل تتعلق بجرائم الشرف وعمليات الختان والعنف بدوافع قائمة على النوع الاجتماعي. وعلى الرغم من القبول الذي قد أبداه بعض القادة الدينيين، تلقت منظمات معنية بحقوق المرأة في الضفة الغربية تهديدات بالموت من قبل جهات من المجتمع المحلي لقيامها بمناصرة حقوق المرأة والتكلم بالنيابة عنها. كما اعتمدت المنظمات المعنية بحقوق المرأة استراتيجيات على مستوى المجتمع المحلي، لا سيما أن العديد من أنشطتها قد عمدت حكومة حماس إلى الحد منها. إلى جانب ذلك، **أفادت المنظمات المعنية بحقوق المرأة في المنطقتين عن شرح واضح بين المنظمات المعنية بحقوق المرأة المستندة إلى الدين ونظيراتها العلمانية، كما أنها أشارت إلى أن التعاون بين المجموعتين محدود نظراً إلى أهدافهما المتباينة**، ولا بدّ من الإشارة إلى هامش التعاون المحدود في أوساط المنظمات المعنية بحقوق المرأة العلمانية حيال مسائل محددة مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ (مثلاً التحالف الوطني الفلسطيني لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥) والعنف بدوافع قائمة على النوع الاجتماعي (مثلاً منتدى مكافحة العنف ضدّ المرأة). وبشكل عام، تسيطر على مشهديات المنظمات المعنية بحقوق المرأة المنافسة والسرية. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة تراجع مستوى الأموال المتوافرة من قبل المجتمع الدولي.

٤. ما هو الدور الذي قد تؤديه الجهات الفاعلة الدولية في مجال التطوير (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) في مواجهة التأثيرات السلبية للنزاع القائم، وحالة الهشاشة السائدة في إنفاذ حقوق المرأة والفتاة في المجتمع المعني؟ ما هي الخطوات الممكنة اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؟ كيف يمكن أن يختلف دور ونطاق الجهات الفاعلة الدولية في عملية التنمية، وذلك استناداً إلى المنطقة حيث تحاول العمل (المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة/غير الخاضعة لسيطرة الدولة)؟ كيف يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تدعم المنظمات المعنية بحقوق المرأة/منظمات المجتمع المدني ووضع البرامج التي تولي عناية خاصة بمسألة النوع الاجتماعي، في حين أنها تقوم مقابل ذلك بتخفيف حدة الصورة السياسية والأمنية والمخاطر التي قد تمسّ بسمعة واستمرارية الشركاء والمستفيدين على المستوى الوطني؟

اعتبرت المنظمات المعنية بحقوق المرأة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أن المجتمع الدولي (الجهات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية) غالباً ما تمارس نفوذاً إيجابياً على الوضع القائم بالنسبة إلى النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن **الرأي السائد في أوساط المنظمات المعنية بحقوق المرأة أشار إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة الضغط على إسرائيل لوضع حدٍّ للاحتلال والحصار**. ومن شأن ذلك أن يحسن إلى حدٍّ كبير طريقة عيش النساء اللواتي تتأثرن بشكل سلبي أكثر بالمقارنة مع الرجال نتيجة هذا الواقع. كما قد يساعد ذلك بشكل كبير في تعزيز قدرة المنظمات المعنية بحقوق المرأة التي تُعتبر في الوقت الحاضر محدودة من حيث هامش التحرك ونطاق العمل بسبب القيود الإسرائيلية. هذا والجدير ذكره في هذا الصدد أن العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة قد اصطدمت بمنعها من القيام بأي نشاط في بعض المناطق منذ بناء الحائط في حين أن المنظمات الوطنية منها التي تمتلك فروعاً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد وجدت نفسها مضطرة إلى عقد لقاءات مع نظيراتها في الخارج نتيجة القيود المفروضة على حرية التحرك. يُضاف إلى ذلك أن **العديد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة تعتقد أن التمويل المتواصل من قبل الجهات المانحة لها مرتبط بمستوى الانتقاد الذي توجهه ضد إسرائيل. كما أن العديد من هذه المنظمات ادعى أن الجهات المانحة قد سحبت التمويل نتيجة نشرها تقارير تكشف فيها الانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات**. وترى غالبية المنظمات المعنية بحقوق المرأة أن بعض الجهات المانحة لديها خوف يحول دون تمويلها لهذه المنظمات التي تنتقد بشكل مباشر إسرائيل كما أن البعض منها يفضل تمويل المنظمات التي تتجاهل الدور المحوري الذي يؤديه الاحتلال والحصار في قمع النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي المقابل دعت المنظمات المعنية بحقوق المرأة المجتمع الدولي إلى تمويل برامج في القدس الشرقية، لا سيما أنها منطقة تخلت عنها المنظمات الدولية غير الحكومية لخوفها من إثارة استياء إسرائيل عبر تمويلها أنشطة في أراضيها المتنازع عليها.

ومن الانتقادات الموجهة إلى المجتمع الدولي **قيام العديد من الجهات المانحة بفرض جداول الأعمال والأولويات الخاصة بها على المنظمات المعنية بحقوق المرأة**. كما أنه لدى اقتراح هذه المنظمات بإحداث تغييرات من حيث البرامج، اصطدموا بإجابة ذات صيغة إنذار «بالقبول أو الانسحاب». وقد أدى ذلك إلى تقويض فاعلية العديد من البرامج وعدم تجاوبها مع الحاجات الفعلية للنساء في المجتمع. ودعت المنظمات المعنية بحقوق المرأة المجتمع الدولي لمعاملتها بنديّة وإشراكها بكافة نواحي عملية صياغة المنحة.

والاقتراح الأخير الذي نتوجه به إلى **المجتمع الدولي هو توفير تمويل أساسي إلى المنظمات المعنية بحقوق المرأة بدلاً من التمويل القائم على أساس مشروع**. وأشارت المنظمات المعنية بحقوق المرأة إلى أن الانتقال إلى التمويل على أساس المشاريع على مدى السنوات العشر الماضية قد هدّد استمرارية العديد من هذه المنظمات بما أنها غير قادرة على الاستئصال على المواد لتغطية نفقات الموظفين الأساسيين (أقر عدد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة بأنها

اتخذت مشاريع غير ملائمة لها أو غير مهتمة بها لمجرد تغطية حاجات التمويل الأساسي). وتزامن هذا الانتقال إلى التمويل على أساس المشاريع مع توجه مماثل ضمن المجتمع الدولي لتمويل مشاريع المساعدات الإنسانية القصيرة الأمد وذلك بدلاً من المشاريع التنموية. ومن شأن هذا التغيير أن يهدد التقدم الذي تم إحرازه على صعيد حقوق المرأة بفضل المشاريع التنموية الطويلة الأمد التي كانت المنظمات المعنية بحقوق المرأة تقوم بتنفيذها في هذه المنطقة.

